مجلة روافد
للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلد 06 (03) ديسمبر 2022 ص ص 116-143

التفكك الأسري وجنوح الأحداث
دراسة ميدانية لعينة من حالات جنح الأطفال بـــ مركز إعادة التربية 02 ببئر خادم / الجزائر العاصمة

Familial disintegration and juvenile delinquency
A field study of a sample of child misdemeanors at the Rehabilitation Center 02 in Bir Khadem Alger's

أمال حواطي[1*] ؛ حاجي بوغالي[2]

[1] جامعة غرداية (الجزائر)

البريد الالكتروني المهني: Haouati.amel@univ-ghardaia.dz

[2] جامعة غرداية (الجزائر)

البريدي الالكتروني المهني: Boughali.hadji@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإيداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/06/30	2022/10/01	2022/12/01

الملخص: قامت هذه الدراسة بالبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأطفال في ارتكاب جنح تؤدي بهم إلى دخولهم إلى مراكز إعادة التربية، وما هي الخلفيات الأسرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ينتمي إليها هؤلاء الأطفال، استعملت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدنا على المقابلة الموجهة باستمارة لجمع البيانات من خلال الحصر الشامل لكل المفردات الموجودة بالمركز والبالغ عددهم 27 طفل، وخلصت الدراسة إلى أن التفكك الأسري والفقر ورفقاء السوء من بين أبرز العوامل التي كانت وراء هؤلاء الأطفال الجانحين.

الكلمات المفتاحية: *انحراف الأحداث؛ التفكك الأسري.*

Abstract: This study searched for the reasons that lead to children committing misdemeanors, that lead them to enter re-education centers, and what are the family backgrounds and social and economic conditions to which these children belong. The study used the descriptive approach, and conduct interview forms to collect data through inventory mass, for all the 27 children present in the center, the study concluded that

* **المؤلف المرسل**

family disintegration, poverty and bad companions are among the most prominent factors that were behind these delinquent children.

Keywords: *juvenile delinquency; Familial disintegration..*

مقدمة:

كثيرا ما شكل موضوع الانحراف والجريمة والجنح في الأعوام الأخيرة الظـــاهرة في المجتمع الجزائري، نتيجة تزايد هذه الحالات بشكل ملفت للانتباه من عـــام لأخـــر، أو نتيجة لتركيز الإعلام حول هذه الحالات بشكل تقريبا يومي، حتى أصبحت هذه الظـــاهرة تؤرق الأسرة الجزائرية والمجتمع الجزائري، لتكرارها في عدة أوساط اجتماعية مختلفـــة، حتى وسط الأطفال والشباب في المؤسسات التعليمية وداخل الأسر بين أعضائها او بـــين جماعة الحي والنوادي، فالكثير من حالات العنف الممارس وأحداث الجـــرائم أو الجـــنح تسجل في الأسر والمدارس، وتختلف مظاهرها وتتنوع شدتها ومقصدها من حالة لأخرى، منها السرقة والاختلاس والتعدي على أملاك الغير، أو حالات القتل العمدي والاغتصـــاب أو تكوين جماعة أشرار...

الإشكالية:

تعد ظاهرة انحراف القصر من بين المشكلات الاجتماعية التي انتشرت بشكل رهيب في المجتمع الجزائري، والتي استنفرت عدة جهات وصية للبحث في الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة والبحث في سبل علاجها، لأن هؤلاء الشباب هم رجال الغد وإن لم ينظر إليهم وفي سبل علاجهم ورعايتهم و إعادة إدماجهم في المجتمع سيشكلون مشكل للمجتمع في المستقبل، فتشير بعض الإحصائيات و إن كانت شحيحة إلى تطور رهيب لعدد حالات جنح القصر المرتكبة من عام لآخر، فكشفت مصادر عن مديرية المعهد الوطني للشرطة الجنائية انه وفي سنة 2016 سجل حوالي 5368 حدث ومخالفات تورط فيها أطفل قصر منها 30 بالمائة حالات سرقة بمختلف أنواعها أي 1693 حالة و1337 تورطو في قضايا الضرب والجرح العمدي أي بنسبة 25 بالمائة، و441 تورطوا في

قضايا أخلاقية والمساس بالآداب العامة، و12 طفل تورطوا في جرائم القتل (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017).

ويحوي مراكز إعادة التربية في الجزائر العديد من الحالات المختلفة والمتنوعة من جنوح الأحداث سنويا تختلف كل حالة عن أخرى في أسبابها وظروفها التي أدت بهم إلى الوقوع في المحظور وارتكابهم للجنحة، فما هي القواسم المشتركة بين هذه الحالات؟ وما هي الأوساط التي تنتج مثل هذه الحالات؟ وهل للأسرة دور في جنوح الأحداث؟ وهل للعوز والفقر دور في جنوح هؤلاء الأطفال؟

وعليه طرحنا في هذه الورقة البحثية ثلاثة فرضيات لدراسة أسباب حالات الجنح الموجودة في المركز الوطني لإعادة التربية ببئر خادم، وكانت كالآتي:

- للتفكك الأسري علاقة في ظهور السلوك الغير السوي وانحراف القصر المتواجدين بالمركز.

- الأوساط الاجتماعية المتدنية لها علاقة في تدني عملية التنشئة وظهور انحراف القصر المتواجدين في المركز.

- الأوضاع الاقتصادية المزرية للأسر لها علاقة في انحراف القصر المتواجدين بمركز إعادة التربية .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة التعرف على الخصائص السوسيو -ديموغرافية للمبحوثين.
- محاولة تبيان العلاقة بين التفكك الأسري والانحراف.
- محاولة التعرف على الأسباب المؤدية لانحراف الأحداث.

1. مفاهيم الدراسة:

1.1 مفهوم الانحراف:

يعرف الانحراف من الناحية الاجتماعية على أنه "السلوك الذي يخالف قواعد ومعايير وتوقعات السلوك لجماعة أو مجتمع ما". (العموش والعليمات، 2009، صفحة 257)

كما يعرف من الناحية النفسية على أنه "سلوك غير سوي يتمظهر في السلوكيات السيئة مثل الكذب ومخالطة رفقاء السوء... وهي سلوكيات تعد انحرافا، وتراها مدرسة التحليل النفسي على أنها سلوكيات نابعة من سيطرة "الهو" على ممنوعات الذات العليا والتي تتغلب على الدوافع الغريزية ". (عبد السلام، 2014، صفحة 113)

يعرفه بولتابان Tappan Paul بأنه: "الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع ويهدد كيانه نتيجة عدم التزام فاعله بالقيم والمعايير التي تطبق في المجتمع، والتي تقيمها الجماعة وتحرص للحفاظ عليها". (عبد السلام، 2014، صفحة 113)

إن الانحراف له علاقة بخروج الفرد أو مجموعة أفراد عما هو متعارف عليه في المجتمع من قواعد وضوابط وقيم ومعايير وأخلاق وقوانين، والتي تجلب ردود فعل سلبية من قبل المحيطين بهم، باعتبارها تشكل تهديدا أو تحدي للنسيج الاجتماعي وأمنه وسلامته، وهو ما قد يستوجب العقاب الاجتماعي والقانوني.

2.1 جنوح الأحداث

يعتبر قانون الإجراءات الجزائري لسنة 1966 الذي يحدد الحدث الجانح على أنه شخص تحت سن 18 سنة ويرتكب فعل لو ارتكبه شخص آخر كبير اعتبر جريمة، (مانع، 2002) ويصنف القانون أيضا سن محددة للحدث فليس كل الأطفال يعاقبون بمنطلق القانون حيث تنص المادة 39 من قانون العقوبات: "لا يوقع على القاصر الذي لم يكتمل السن 13 إلا تدابير الحماية أو التربية". (قانون العقوبات الجزائري المادة 39)

وفي هذه المرحلة الأولى ما قبل 13 سنة لا تطبق على الحدث الجانح أية عقوبات بل يكتفي فيها القاضي بتطبيق تدابير وقائية، أما بعد الثالثة عشر سنة يجوز فيها للقاضي الخيار بين تطبيق التدابير الوقائية أو تطبيق العقوبات مخففة وتخص فئة الأحداث بين 13 و18 سنة. (قانون الاجراءات المادة 444 وقانون العقوبات الجزائري المادة 49)

ومن بين أهم المؤسسات الاجتماعية المسؤولة في جنوح وانحراف هؤلاء القصر هي الأسرة والمدرسة ومختلف مؤسسات المجتمع الأخرى، فإخلال إحدى هذه المؤسسات بوظائفها الأساسية كالرعاية والتنشئة السليمة، يؤدي في الكثير من الحالات إلى الانحلال وظهور الانحراف وحتى الجريمة، فالسلوك الإجرامي عند إدوين ستدلاند هو سلوك متعلم، يتعلمه الفرد من وسطه الاجتماعية، كما أن الانحراف يأتي من اللامعيارية التي تقع فيها الأسرة نتيجة غياب الوسائل المشروعة في تحقيق أهدافها وفقدان معاييرها (دوركايم وميرتون).

التعريف الإجرائي: ومن خلال هذه التعاريف النظرية والقانونية التي تم سردها حول الانحراف وجنوح الأحداث، فإن الدراسة وظفت الصيغة القانونية الأقرب إلى المفهوم والتي تعتبر جنوح الأحداث هو الأفعال والسلوكيات المنحرفة المعاقب عليها بإحدى النصوص القانونية المعمول بها في الدولة الجزائرية والتي صدرت من قبل أطفال تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة وصدر في حقهم حكم قضائي نهائي بإيداعهم مركز إعادة التربية.

2. العوامل التي تؤدي إلى السلوك الانحرافي:

- إتباع الأساليب الخاطئة في التنشئة الاجتماعية وجود بعض المنحرفين في الأسرة.
- التصدع الأسري وغياب الرقابة الأسرية على الأبناء.
- اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي بين الزوجين. (أبو عليان، 2016، صفحة 94)

- تدني المستوى الاقتصادي.

- الجزاء الضعيف سواء بالنسبة للامتثال أو الانحراف تؤدى إلى خلق حالة تميع عند الأفراد، فيظن بعضهم أن سلوكه في المجتمع كفرد لا يعنى أحد.

- ضعف الرقابة بسبب نقص القوى العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي.

- سهولة التبرير ويحدث هذا عندما تحاول بعض الجماعات التقليل من حدة الاعتداء على المعيار أو تلتمس المعاذير للسلوك الخاطئ.

- سيطرة القيم المادية وغياب القيم الروحية والإنسانية:حيث سيطرة على الشباب عقلية الربح وامتلاك الثروة بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، خاصة مع انتشار مظاهر الاحتيال والغش في المجتمع والربح السريع، وفق المقولة الغاية تبرر الوسيلة.

- ضعف الخطاب الديني وعدم تجاوبه مع مشكلات الشباب واهتماماته الفعلية، مع ضعف مؤسسة المسجد في استقطاب وتوجيه وتأطير الشباب، نتيجة لضعف ونقص الرؤية الإستراتيجية لدى المسؤولين عليها فيتبني مشاريع وبرامج تربوية واجتماعية تستثير اهتمامات الشباب وتدفعه للانخراط فيها(عبد السلام، 2014، صفحة 123).

- عدم التعاون مع أجهزة الضبط الاجتماعي وتجميد بعض القواعد القانونية.

- قوة الجماعات الإنحرافية بحيث تضع لنفسها ثقافة خاصة تزين الانحراف وتجعله قانونيا وتخلق في نفس الأفراد المنتمين لها مشاعر متعددة وقوية من الولاء. (جابر و عبد الموجود، 2004)

- **العوامل العضوية**: إن التكوين الغير طبيعي يولد لدى الفرد شعورا بالنقص، وقد ينتج عنه عدم تكيفه مع البيئة التي يعيش فيها وكثيرا ما يساهم المجتمع في تفاقم هذه الحالة عندما يعامل هذا الفرد معاملة تتسم بالسخرية أو القسوة مما يشعره بعد الاستقرار وعدم الاطمئنان للغير، وفقدان الثقة بالنفس.

- **جماعة الرفاق**: إن الصداقة تعرض الأفراد لأنماط جديدة من السلوك، كما تساعده أن يجرب أدوار جديدة من السلوك واكتساب تصورات مختلفة وغالبا ما تتناول هذه الجماعة المواضيع التي لا تعطيها الأسرة حقها من التلقين، وتعلمهم المهارات الاجتماعية اللازمة للمشاركة في الحياة الاجتماعية. (ابراهيمي ، 2009، صفحة 120)

3. النظريات المفسرة للانحراف:

1.3 النظرية التحليلية النفسية: ربطت هذه النظرية بين مكونات الشخصية والانحراف، إذا اعتقدت أن السلوك الإنساني يسير على مجموعة من العمليات اللاشعورية، أي حالة من الصراع اللاشعوري، ويرى فرويد أن الجانح يرتكب أفعاله المضادة للمجتمع بحثا عن العقاب وهو يفعل ذلك لأنه مدفوع بمشاعر ذنب شديدة ناتجة عن أنا أعلى مفرط في قسوته، كما يطالب بالعقاب بشكل دوري لكي يهدأ أو يعود بسبب نشأة هذا الأنا الأعلى العنيف في فشل عقدة أوديب.

ويفسر أتباع هذه النظرية الجريمة و السلوك الانحرافي على أساس ثلاث مصادر:

فقد يكون المصدر الأول سببه ضعف الأنا الأعلى الذي لا يستطيع أن يسيطر على نزعات الهوى، والأشخاص الذين يفتقرون إلى أنا أعلى متطور غالبا ما يعرفون باسم السايكوباثيون ويرتكبون جرائم الجنس والقتل والعنف، أما المصدر الثاني للجريمة فيتمثل في مفهوم الإبدال وهو يفسر مجموعة العمليات التي يقوم بها الشخص لإبدال شيء ما مكان أخر رمزيا، أما المصدر الثالث لتفسير الجريمة فيأتي من نزعة الموت ومن صورها التدخين، سرعة القيادة وغيرها، وهذه الأنشطة الإنسانية الخطرة يفسرها رغبة تحطيم الذات التي تدفع الأفراد لارتكاب جرائم خطيرة. (كرشوش، 2011، صفحة 65)

2.3 نظرية التكوين الإجرامي(بينينو دى توليو): تتلخص هذه النظرية في أن التكوين الإجرامي مرادف للشخصية الإجرامية، فالإجرام سلوك يكشف عن شخصية صاحبه مما

يستلزم فحص شخصية المجرم، والإحاطة بكافة جوانبها وتدرس الشخصية من نواحي ثلاث وهي:

- أعضاء الجسم الخارجي وصفتها الطبيعية أو غير الطبيعية.
- وظائف الأعضاء الداخلية وأثرها على تكييف المزاج النفسي.
- الناحية النفسية (قياس غرائز النفس).

ويرى دي توليو أن الجريمة تمثل في جوهرها سلوكا فرديا بيولوجيا اجتماعيا في وقت واحد، فهناك بعض الأفراد لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا تتوافر لدى غيرهم، وأن هذا الاستعداد إلى الإجرام لا يفضى إلى الجريمة بذاته بل يلزم لكي تنشأ أن توجد مثيرات خارجية منبهة، وعليه فإن الجريمة تصدر في صورة صراع بين العوامل الاجتماعية (عوامل خارجية) والعوامل البيولوجية والغريزية للفرد (عوامل داخلية).

وعليه فإن الجريمة يتوقف ارتكابها حسب دى توليو على ضعف قوة الفرد في التكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية نتيجة لخلل عضوي ونفسي يتمثل في الاستعداد الإجرامي. (رشوان، 2010، صفحة 110)

3.3 النظرية المعرفية: يرى ويليام فريدمان أن النظرية المعرفية تنطلق في تفسيرها للسلوك عامة والسلوك الانحرافي خاصة من المكتسبات السابقة للفرد والمعارف والمعلومات التي استخلصها الفرد من مراحل سابقة في حياته، فالسلوك الانحرافي سلوك لا يخضع لضوابط ومعايير المجتمع، ويلجأ الفرد لهدا النوع من السلوك عندما تضبط معارف هؤلاء الأفراد والتي اكتسبوها من المجتمع، بمعنى أنه بقدر ما تتوافق هذه المكتسبات مع المستجدات التي تحدث في المجتمع بقدر ما يكون سلوك الفرد ملائما لقيم لمجتمع.

فالفرد يكتسب أنماطا سلوكية معينة خاضعة لمعايير معينة ومع مرور الوقت تتغير هذه المعايير مما يتطلب على الفرد أن يغير سلوكه وفق المعايير الجديدة، وعندما لا يستطيع الفرد ذلك قد يجد نفسه أمام سلوك انحرافي. (كرشوش، 2011، صفحة 70)

4.3 نظرية الضبط الاجتماعي: تعتقد هذه النظرية أن الانحراف هو نتيجة التحرر النسبي من المعايير الاجتماعية والقواعد الأخلاقية التي تحكم وتضبط التفاعل الاجتماعي.

فالأصل في سلوك الأفراد أن يكون معتدلا وسويا، وينشأ هذا الاعتدال من قوة المعايير والقيم الاجتماعية وقوانين المجتمع، لكن لو ألغي القانون وغابت أو ضعفت المعايير الاجتماعية فإن في هذه الحالة تضعف سلطة المجتمع، ولن يكون الاعتدال ماثلا في سلوك الأفراد بل سيكون الانحراف هو السمة الغالبة عليهم لتحقيق هواتهم ونزواتهم بدون وازع أو رقيب" أن أفراد المجتمع المتماسك من ناحية العلاقات القرابية والإنسانية أكثر طاعة للقانون وإتباعا للقيم الاجتماعية من أفراد المجتمع المتحلل اجتماعيا".

ومن العوامل التي تساعد على منع وقوع الانحراف والجريمة:

- الحفاظ على العلاقات القرابية مما يقلل من فرص الانحراف وزيادة شعور الفرد بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه عائلته وأقاربه.
- انغماس الفرد في أنشطة مفيدة تستهلك طاقته الفكرية والذهنية والجسدية.
- استثمار الأفراد أموالهم في المصالح التجارية والمشروعات الاستثمارية في المجتمع.
- الالتزام الديني.(أبو عليان، 2016، صفحة 63)

5.3 النظرية التكاملية: يرى أصحاب هذا النظرية أن الانحراف ما هو إلا حصيلة مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية، والبعض الآخر إلى عوامل نفسية ويرجع بعضها أيضا إلى عوامل اقتصادية واجتماعية، وهم بذلك يأخذون بعين الاعتبار كل من الظروف والعوامل المحيطة، على اعتبار أن السلوك هو استجابة لموقف

معين يرتبط بالفرد كوحدة سيكوبيولوجية يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة والمدرسة والمؤسسات المهنية وغيرها، ويتأثر بعوامل متعددة كالعوامل الوراثية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من العوامل المتشعبة والمتداخلة.

ويرى أنريكوفيري أن الانحراف يرجع إلى ثلاث أنواع من العوامل:

- العوامل الأنتروبولوجية المتعلقة بالشخص المنحرف وتسمى العوامل الداخلية.
- العوامل الطبيعية أو الخاصة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية.
- العوامل الاجتماعية أو المتعلقة بالوسط الاجتماعي، وهي عوامل خارجية تنشأ من البيئة التي يعيش فيها المنحرف. (كرشوش، 2011، صفحة 81)

وإن هذه العوامل جميعها عوامل دينامية فعالة تتداخل ويؤثر بعضها على البعض الأخر بدرجات متفاوتة وتظهر نتيجة لها حالة الانحراف التي قد يكون لأحد هذه العوامل الدور الأول وقد يكون لبعضها دورا ثانويا.

4. الأسرة وتغير وظائفها:

ولقد اهتم العديد من الباحثين بهذه البنية الاجتماعية التي تعد الركيزة الأولى التي يبنى عليها المجتمع من خلال ما تقدمه من دور فعال في تكوين وتنشئة أفراد هذا المجتمع، وغالبية المختصين يوجهون دراساتهم وملاحظاتهم من ناحية التحولات والتغيرات التي مست الأسرة في نمطها وشكلها وتحولها في أدوارها ووظائفها والتي أدت في بعض الأحيان إلى تفككها أو إعادة تركيبها أو ربما اضطراب في تكوينها أو إخلال في وظائفها، هذه الحركية خلفت في بعض الأحيان اختلال في بعض القيم وفي بعض الوظائف والتي تكون عاملا في إنتاج وظهور هذه السلوكيات الغير سوية لدى أطفالها وأعضائها التي تجر بهم إلى عالم الانحراف والجريمة.

وقد تختلف هذه الوظائف التي تغيرت أو التي تخلت عنها الأسرة من بيئة لأخرى ومن زمن لآخر مثلما يشير أوجبران (الخولي، 2006، صفحة 61)، وفي الغالب

الوظائف المتبقية للأسرة الحديثة قد تكون تقتصر فقط على الإنجاب والحفاظ على النسل، المحافظة الجسدية لأعضاء الأسرة، وظيفة الحماية والأمن والترفيه، زيادة إلى الوظيفية العاطفية والتنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي المعنيين أكثر من غيرهما بالتغير وفي ظهور سلوك الغير السوي والانحراف. (بيومي وعبد العالي، 2003، صفحة 213)

لقد ضيعت الأسرة الحديثة أثناء تطورها العديد من وظائفها الأساسية استجابة للاستقلالية المنشودة بين أعضائها، فخضع نظام العلاقات وقواعد السلوك داخل هذه البنية إلى الاحتكاك الثقافي والاتصال الحضاري الذي أوجد جوا جديدا داخل هذه البنية، أدخل فيها قيما ومفاهيم اجتماعية جديدة، تحدد أو تنتج سلوكيات مختلفة لدى أعضائها قد تكون مرفوضة أو مقبولة داخل النسق الكلي للمجتمع.(الجولاني، 1998، صفحة 65)

ويمكن القول أن تخلي الأسرة على إحدى هذه الوظائف تجاه أطفالها مهما كان ذلك تقصيرا أو إغفالا أو تحت ضغط الظروف الخارجية يعتبر عنفا ضمنيا ممارس في حق أطفالها، هذا العنف لا يولد إلا عنفا مقابلا قد يكون ظاهرا في أقصى صوره كالعنف الأسري (الجسدي أو اللفظي) أو ضمني كالتفكك الأسري، والذي يعبر غالبا عن فشل تلك الوظائف الأساسية للأسرة كوظيفة التنشئة والوظيفة العاطفية وحتى الحماية والأمن للأسرة، هذا ما ينتج بيئة محفزة لظهور السلوك العدواني والسلوك الغير سوي واحتمال وقوع الجنوح لدى أولادها.

من بين أهم أنواع الانحراف المنتشر داخل المركز يعوز سببه إلى عدم قدرة الأسرة على تلبية وتأدية الوظيفة الاقتصادية تجاه أعضائها، بما تؤدي بهم إلى التعويض وتحقيق تلك الحاجة خارج الإطار الأسري بالطرق الغير مشروعة، كالسرقة أو مختلف أنواع الجرائم (كالاعتداءات...) في سبيل تحقيق تلك الحاجة وتعويض الحرمان، فالعديد من الدراسات والمختصين يرون أهمية تأثير الجانب الاقتصادي للأسر بوقوع أعضائها في الانحراف والجريمة، فهذه الظواهر كثيرا ما تكثر في الأوساط الاجتماعية والأحياء

الفقيرة التي تعاني من الجوع وكثرة البطالة وانخفاض الدخل والعوز.(السمالوطي، 1983، صفحة 245)

5. الإجراءات المنهجية المعتمدة في الدراسة:

1.5 منهج الدراسة: لقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتجميع مختلف الظواهر ومقارنتها بشكل إحصائي وصفي، وربط العلاقات بين المتغيرات في جداول إحصائية لكشف العلاقة بين المتغيرات التي اختيرت للدراسة.

2.5 مكان الدراسة: لقد تم انجاز هذه الدراسة في المركز الوطني لإعادة التربية ببئر خادم ذكور رقم 02 الموجودة تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة، وقد أنشاء بموجب القرار 87/261 الصادر بتاريخ 1987/12/1 وهو من بين المراكز المخصصة لاستقبال الأحداث الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة المحبوسين مؤقتا أو المحكوم عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها الصادرة من الأجهزة القضائية.

3.5 عينة الدراسة: تم استخدام أسلوب المسح الشامل حيث تم مسح ودراسة جميع الحالات الموجودة بالمركز والتي قدرت بـ 27 حالة، تم استجوابهم وفق مقابلة موجهة باستمارة بحث تضمنت أسئلة مغلقة ومفتوحة لإعطاء فرصة للمبحوثين للتحدث عن وضعيتهم.

4.5 أدوات جمع البيانات: اعتمدنا في جمع البيانات على المقابلة الموجهة باستمارة، نتيجة عدم قدرة بعضهم على القراءة والكتابة لعدم دخولهم المدرسة أو الخروج منها مبكرا. والمقابلة تساعد على ضبط الأسئلة الموجهة وعدم تهرب المبحوثين من الإجابة أو التلاعب بالإجابات. وقد تم عرض هذه الأداة على أربع أساتذة للتحكيم، وبعد إبداء أرائهم تم تصحيحها وتعديها ثم توظيفها.

6. عرض النتائج:

بغية التقصي أكثر في أسباب الظاهرة لجأنا إلى طريقة التحليل عن طريق إنشاء جداول مركبة بغية التحقق مدى تأثير المتغيرات المستقلة في التابعة ومدى صدق الفرضيات الموضوعة للدراسة وتحصلنا على النتائج التالية:

تبعا للفرضية الأولى التي مفادها أن التفكك الأسري يؤثر تبعا لاحتمال ظهور السلوك المنحرف والعدواني لدى الطفل ووقوعه في ارتكاب جنحة، تم الربط بين متغيري الحالة الزواجية للوالدين ونوع المعاملة التي كان يتلقاها بربطها بنوع الجنحة المرتكبة وتحصلنا على هذه النسب الموالية:

جدول رقم (01): العلاقة بين الحالة الزواجية لوالدي الجانح و نوع الجريمة المرتكبة

الحالة الزواجية للوالدين	نوع الجنحة	اعتداء	اغتصاب	سرقة	مخدرات	مج
مطلقان	ك	2	1	-	1	4
	%	50.0%	25.0%	-	25.0%	100.0%
متوفيان	ك	1	1	2	-	4
	%	25.0%	25.0%	50.0%	-	100.0%
متزوجان	ك	-	1	13	5	19
	%	-	5.3%	%68.4	26.3%	100.0%
مج	ك	3	3	15	6	27
	%	11.1%	11.1%	%55.5	22.2%	100.0%

المصدر: من إعداد المؤلفين

نلاحظ في هذا الجدول الذي يبين العلاقة بين الحالة الأسرية للقصر الذين ارتكبوا جنحة مع نوع الجنحة التي ارتكبوها حيث يشير الاتجاه العام إلى أن 55% من الجنح كانت السرقة تمثلها أعلى نسبة عند الأطفال الذين والديهم متزوجين بنسبة 68%، كما نلاحظ إلى جانب ذلك 11% من المبحوثين ارتكبوا جنحة الاعتداء العمدي تمثلهم أعلى نسبة عند الأطفال الذين والديهم مطلقين.

وتمثل نسبة الأطفال الذين يعانون من تفكك أسري سواء طلاق أو وفاة الوالدين نسبة 30% من المجموع العام، وغالبها تعيش في ضياع فبعض الحالات التي وقفنا عندها

لا تجد لنفسها مأوى بعد وفاة الوالدين فحالة تعيش مع الجيران في بيت قصديري وبـــدون توفر أدنى شروط الحياة، حيث يلجأ هذا الطفل لسرقة الخضر والأكل من المحلات ليأكل، وحالة أخرى لا تجد لنفسها مأوى حيث يعيش في الشارع وفتحـــت أمامـــه كـــل أبـــواب الانحراف كالتدخين والمخدرات والسرقة وكل أنواع الإجرام،

هذه العينة تبين ما مدى تأثير التفكك الأسري على انحراف الطفل، حيث تتغيب الوظيفة الأسرية الأولى والأهم وهي التنشئة والتربية السليمة للطفل بعد إنجابه، فيظهر من خلال معاملاتهم السلوك العدواني وهذا بشكل أكثر عند الأطفال الذين أبويهم مطلقين أو يعيشان حالة انفصال كما يبنيه التوزيع، وعلى غرار ذلك فقد نلاحظ أن هنالك بعض الأسر متزوجين ولكن لا يهتمون برعاية أولادهم ولا يهتمون بتربيتهم مثلما يبين الجدول الموالي.

جدول رقم (02): العلاقة بين نوعية الرعاية التي يتلقاها الجانح ونوع الجنحة المرتكبة

طريقة معاملة الوالدين	نوع الجنحة	اعتداء	اغتصاب	سرقة	مخدرات	مج
قاسية	ك	3	-	-	-	3
	%	100.0%	-	-	-	100.0%
عناية	ك	-	1	11	4	15
	%	-	6.7%	%73.3	26.7%	100.0%
إهمال ولامبالاة	ك	-	2	4	2	8
	%	-	25.0%	%50	25.0%	100.0%
مج	ك	3	3	15	6	27
	%	11.1%	11.1%	%55.5	22.2%	100.0%

المصدر: من إعداد المؤلفين

قد قمنا بقياس نوعية الرعاية ومعاملة الوالدين للجانح من خلال عدة أسئلة ومؤشرات كمدى الاهتمام المقدم من طرف الوالدين طوال فترات حياتهم وكذا مدى تفاعل الأهل عند ارتكاب الجنحة، ومنهم الأشخاص الأكثر تدخلا في توجيه وإرشاده ونصحه. هل هي من داخل المنزل أو من خارجه؟

فتبين النتائج من خلال هذا الجدول الذي يبين العلاقة بين نوع التربية المقدمة ونوع الجنحة التي ارتكبها الجاني، تبين أن كل المبحوثين الذين قاموا بجنحة الاعتداء على الغير ممن كانت تربيتهم قاسية من طرف الوالدين وهو مؤشر يبين مدى تأثير نوعية الرعاية القاسية والعنف الممارس ضد الأطفال على ظهور السلوك العدواني والعنف لدى أطفالهم.

ويتبين من خلال التوزيع أيضا أن نصف الجانحين تقريبا لا يلقون عناية من طرف أهلهم بنسبة 45%، كما أن الجانحين الذين يلقون عناية واهتمام من طرف والديهم أغلبيتهم تورطوا في جنحة السرقة مما نرجح فرضية الأسباب الاقتصادية أكثر وهو ما سنتحقق منه لاحقا، أما الإهمال واللامبالاة في التربية تؤدي إلى تربية موازية تكون خارج المنزل كرفقاء السوء فتنتج من جرائها شتى أنواع الانحراف كالسرقة والمخدرات والاغتصاب.

من خلال هذين الجدولين يتبين مدى تأثير التفكك والعنف الأسري في ظهور العنف والجنح في المجتمع حيث أغلبية حالات الطلاق والتربية القاسية أنتجت أولاد عدوانيين في سلوكهم وقاموا بجنحة الاعتداء على الغير، حيث اغلب هذه الحالات المنحرفة يمتاز سلوكهم بالعنف في المركز إلى جانب الانطوائية والأعراض النفسية الأخرى التي ينتجها حالات التفكك الأسري، والعنف الأسري.

وعلى غرار حالات الطلاق نجد شكلا آخر يمكن القول أنه عنف المجتمع ضد هؤلاء وهي حالات وفاة الوالدين وضياع الأولاد أي الأيتام، حيث لاحظنا عند هذه الحالات سلوكات غير سوية جراء الضياع الذي عاشوه حيث افتقدوا إلى الحنان والتنشئة في كنف الأسرة مثل الآخرين بل يفتقدون حتى إلى ملجأ يؤويهم فهم معرضون للشارع وكل ما ينجر منه من أنواع الانحراف ومن أهمها السرقة.

كذلك نجد نوعية التربية والرعاية المقدمة للأطفال لها تأثير بالغ في انحراف الأحداث حيث بينت نتائج هذه الدراسة أيضا أن كل الأطفال الذين كانوا يعاملون بطريقة

قاسية في المنزل ويمارس حتى في حقهم العنف الجسدي كالضرب المبرح أو حرمانهم من بعض حقوق المشروعة كلهم دخلوا المركز بسبب جريمة الاعتداء على الغير حيث سلوكهم يميل إلى العدوانية أكثر حتى داخل المركز فيجدون صعوبات في التأقلم مع الآخرين فهم كثيرين الشجار والمشاكل مع زملائهم.

فنوعية التنشئة هنا هي محدد رئيسي في سلوكيات الأفراد فالتنشئة الغير صحية والغير سليمة غالبا ما تؤدي إلى العنف وانحراف الأحداث، فكما سجلنا من خلال نتائج الدراسة أن القصر الذين لا يلقون اهتمام من قبل ذويهم تعرضوا لكل أنواع الانحراف كالاعتداء والسرقة والمخدرات والاغتصاب، فهم يستقون تربيتهم من البدائل التربوية السيئة كالشارع ورفقاء السوء والإعلام الغير مسؤول.

فليس اليتيم من انتهى أبواه من هم الحياة وخلفاه ذليلا إن اليتيم الذي تلقى له أما تخلت وأبا مشغولا على حد قول الشاعر احمد شوقي، وهو ما يؤكد عليه دوركايم على أن السلوك الانحرافي يتعزز أكثر عند الأسر التي تعاني اللامعيارية بين الضغوطات الممارسة عليها وبين الأهداف الثقافية لها، فعندما تكون البنية غير متكاملة ولا تؤدي وظائفها، يساعدها في ذلك غياب المعايير والوسائل المشروعة لبلوغ تلك الأهداف تظهر البدائل والتي تتمثل في الانحراف والوسائل الغير الشريفة للحصول على الأهداف كالجريمة. (سمير، 1969، صفحة 85)

بعدما تبين لنا من مدى تأثير التفكك الأسري على ظهور العنف لدى أطفال وارتكابهم جنح سوف نبين من خلال الفرضية الموالية مدى تأثير الأوساط الاجتماعية الأخرى في جنوح الأحداث.

جدول رقم (03): نسبة المبحوثين الذين سبق أحد أفراد أسرتهم في جريمة

جنوح أحد أفراد الأسرة	ك	%
نعم	9	%33.3
لا	18	% 66.6
مج	27	%100

المصدر: من اعداد المؤلفين

من خلال النتائج المتحصل عليها من الدراسة تبين أن ثلث المبحوثين المتواجدين في المركز سبق أن ارتكب أحد أفراد أسرته جريمة من قبله بنسبة 33%، حيث من خلال هذه النسبة تبين لنا مدى تأثير المحيط الأسري ضد هؤلاء الأطفال من خلال تقديم لهم أسوء قدوة ونموذج في التربية هؤلاء غالبا ما يستقون تربيتهم السيئة والسلوك المنحرف من داخل الأسرة قبل خارجه، فهذه أحد أنواع العنف المعنوي الموجه من الأسرة ضد هؤلاء الأطفال، فلهم حق أن يتمتعوا بالرعاية الصحية والاقتصادية كما لهم الحق في الرعاية والتنشئة الاجتماعية الجيدة، فمن الجرم أن يترعرع الأبناء في وسط أبويه في شجار دائم أو أحد أعضاء الأسرة في السجن أو يستهلك المخدرات أو الكحول أمام مرأى من أبنائه.

إذا تخلت أو قصرت الأسرة في رعاية أبنائها فإن ثاني محيط يستهلك منه تربيته الطفل يكون الشارع ورفقاء السوء فيظهر الجدول الموالي العلاقة بين أنواع أصدقاء المبحوث ونوع الجنحة المرتكبة.

جدول رقم (04): نسبة المبحوثين الذين سبق أحد زملائهم في جريمة

جنوح أحد الزملاء	ك	%
نعم	22	%81.5
لا	5	% 18.5
مج	27	%100

المصدر: من اعداد المؤلفين

يبين هذا الجدول أيضا أن أغلبية المبحوثين المتواجدين في المركز صرحوا أن أحد زملائهم سبق وإن ارتكب جنحة في الماضي أو هنالك من ارتكب الجنحة برفقتهم بنسبة

81.5%، حيث نجد حالتين قاموا حتى بجريمة منظمة وتشكيل عصابة أشرار للسرقة والاعتداء على الغير.

هذه النسبة تبين مدى تأثير الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه المبحوث في ارتكاب الجريمة حيث تعد الجريمة سلوك مكتسب يتعلمه الفرد غالبا من محيطه، وهنا يتبين أن نسبة 81% من المبحوثين سلوكهم الانحرافي استقوه من رفقاء السوء ومن الوسط السيئ.

جدول رقم (05): العلاقة بين نوع الجنحة و السبب الذي أداه إلى تلك الجنحة حسب رأي القاصر

الدافع إلى الجنحة	نوع الجنحة	اعتداء	اغتصاب	سرقة	مخدرات	مج
الحاجة + رفقاء السوء	ك	1	1	14	1	17
	%	5.8%	5.8%	82.3%	5.8%	100.0%
الفراغ + رفقاء السوء	ك	-	2	1	5	8
	%	-	%25	12.5%	62.5%	100.0%
فكرته الخاصة	ك	2	-	-	-	2
	%	100 %	-	-	-	100.0%
مج	ك	3	3	15	6	27
	%	11.1%	11.1%	% 55.6	22.2%	100.0%

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين هذا الجدول نوع الجنحة المرتكبة والفكرة أو الدافع الذي أدى بالقاصر لارتكاب تلك الجنحة فيبين من خلال الجدول إلى أن أغلبية المبحوثين من قاموا بجنحة السرقة بنسبة 55% يمثلهم أعلى نسبة هم من القصر الذين صرحوا أن الحاجة ورفقاء السوء هم من أدوا بهم لهذا الفعل بنسبة 82%، هنا يظهر أن نوع هذه الجنحة تعود إلى الحاجة أكثر فالفاقة والعوز إلى جانب كثرة الاحتياجات الاجتماعية تؤدي إلى الانحراف مثلما يقول سيدنا عمر ابن الخطاب لو كان الفقر رجلا لقتلته، وقد تجنب تطبيق حد السرقة في أيام الشدة والفاقة.

ويتبين من الجدول أيضا أن المبحوثين الذين حكم عليهم بالمخدرات كان سبب الوقوع في تلك الجنحة هو الفراغ ورفقاء السوء بنسبة 62%، هذا ما يؤيد فكرة تخلى

الأسرة عن وظيفتها التربوية للشارع ورفقاء السوء، فالفراغ ورفقاء السوء يؤديان دائما إلى الانحراف في حين هنالك حالة واحدة فقط ذكرت أن لجوئها إلى المخدرات هي الحاجة بتشجيع من رفقاء السوء هذه الحالة تعيش حالة مزرية وكان الهروب إلى عالم المخدرات كتفريغ أو هروب من الواقع للنسيان كما صرحت.

نلاحظ أيضا من خلال هذه النتائج أن القصر الذين ارتكبوا جنحة الاغتصاب كان السبب وراء لجوئهم إلى هذا النوع من الجريمة هو الفراغ حيث صرحت حالتين بذلك، و رفقاء السوء من خلال حالة واحدة ذكرت ذلك، وهو ما يبين أيضا مدى تأثير الفراغ على مثل هذه الجرائم حيث لم تكن الحاجة سبب في لجوئهم لهذه الجريمة.

كما يتبين أيضا أن القصر الذين حكم عليهم بجنحة الاعتداء على الناس صرحوا أنها من فكرتهم الخاصة حيث كان السبب على حسب تلك الحالات المدروسة في المركز هي واقع العنف الذي يعيشونه وهنا نجد فكرة القوة تسيطر على سلوكياتهم والسبب على حد تصريحهم الدفاع عن الشرف أو فكرة النخوة والثأر، في حين هنالك حالات دافعها في الاعتداء على الغير بغرض السرقة فهنا صنفت على أنها سرقة فقط، لأن أصل أغلب هذه الحالات كان دفعتها الحاجة والفقر إلى السرقة بكل الطرق المتاحة لهم، بالتعدي على الغير، واستعمال الأسلحة البيضاء.

يتبين من خلال هذه النتائج أن المحيط يلعب دورا مهما في جنوح هؤلاء القصر بعد تقصير دور الأسرة في التربية والتنشئة السليمة، كما تبين أيضا أن الجنحة قد تكون لها دوافع أخرى تتغذى وتتنمى من يجد لها سندا من رفقاء السوء والفراغ ، كما أن اللجوء إلى المخدرات أو السرقة يمكن أن يكون دافعها الرئيسي هو الفقر والحاجة وبوجد رفقاء السوء يكون دافع أكثر لارتكاب هذه الجنحة وذلك باستعمال العنف كالسلاح الأبيض والجريمة المنظمة في حين نلاحظ أن هنالك حالتين فقط سببها الفقر المدقع التي لجأت للسرقة بغية الأكل فقط وهم أيتام لا ملجأ لهم ولا مأوى.

ووفقا لهذه النتائج سنبين أيضا مدى تراجع إحدى الوظائف الأسرية في جنوح الأحداث وهي وظيفة الرعاية الاقتصادية حيث مثلما تبين لنا من خلال الجداول السابقة من مدى تأثير الفقر والعوز في الانحراف وجنوح الأحداث خاصة السرقة عند القصر، وهذا ما سنفصله في الفرضية الموالية.

جدول رقم (06): العلاقة بين متوسط الدخل الشهري للفرد الواحد في الأسرة مع نوع الجنحة

متوسط دخل الفرد	نوع الجنحة	اعتداء	اغتصاب	سرقة	مخدرات	مج
1000-	ك	2	2	7	4	15
	%	13.3%	13.3%	46.7%	26.7%	100.0%
3000-1000	ك	1	1	6	1	9
	%	11.1%	11.1%	66.7%	11.1%	100.0%
3000+	ك	-	-	2	1	3
	%	-	-	%66.6	%33.3	100.0%
مج	ك	3	3	15	6	27
	%	11.1%	11.1%	% 55.6	22.2%	100.0%

المصدر: من إعداد المؤلفين

يتبين لنا من خلال هذا التوزيع في الجدول إلى أن أغلبية القصر ينتمون إلى أسر فقيرة حيث معدل الدخل للفرد الواحد يعيش بأقل من 1000 دج في الشهر 15 حالة أي بنسبة 55% حيث أغلبيتهم ارتكبوا جنحة السرقة بنسبة 47%، حيث الفقر والعوز لدى أسرهم أين عاشوا الحرمان وربما حتى عدم توفر أدنى شروط الحياة مقابل تزايد الحاجيات الاجتماعية بالنسبة لهذه الأسر، وربما كثرة المغريات بالنسبة لهؤلاء الشبان، مما نجد فئة كبيرة منهم تخلوا عن مقاعد الدراسة في أطوار متقدمة (الابتدائي) منهم 7 حالات ما تمثل 22%.

كما توجد حالات تعيش عوز كبير فهنالك حالات لا تمتلك أسرها على دخل كليا، وحالات كثيرة تقل دخلها عن عشرة ألاف دينار للشهر إلى جانب ربما كثرة عدد أفراد الأسرة، هذا ما يبين ويؤكد نظرية أن الفقر هو مصدر ومحششة المشاكل والانحراف.

في حين يتبين أيضا من الجدول أن هنالك 3 حالات فقط من الجانحين من ذوي أسر ميسورة يتعدى دخلهم الفردي للواحد أكثر من ثلاثة ألاف دينار في الشهر وهؤلاء القصر ارتكبوا جنحة السرقة أو المخدرات، فيما نرى أن هنالك أسر متوسطة الدخل ما بين ألف دينار وثلاثة ألاف دينار، وأغلب الجانحين من هذه الفئة قاموا بجريمة السرقة أيضا بنسبة 66%.

هذه النتائج تبين مدى تأثير الوضع المادي للأسر على جنوح الأحداث وانحراف هؤلاء القصر فعدم تمكن الأسر من توفير المتطلبات الاقتصادية لأفرادها أو لهؤلاء الأطفال فإنها تنشئهم على الحاجة وتعرضهم للتشرد والتسول وحتى السرقة المنتشرة في الكثير من الحالات الموجودة بالمركز، حيث قد يجبرون من طرف ذويهم على الخروج من مقاعد الدراسة في أطوار متقدمة، أو دفعهم إلى العمل في سن متقدمة، والكثير من هذه الحالات لا تجد لنفسها موقعا في عالم غير عالمها، فتلجأ إلى الفراغ والضياع في الشوارع والوقوع في الجريمة كالسرقة أو التعدي أو حتى المخدرات للهروب من ذلك الواقع الذي يعيشون فيه.

جدول رقم(07): العلاقة بين نوع المسكن الذي يقطن فيه ونوع الجنحة التي ارتكبها

نوع المسكن	نوع الجنحة	اعتداء	اغتصاب	سرقة	مخدرات	مج
فيلا	ك	1	1	-	-	2

	%	50.0%	50.0%	-	-	100.0%
شقة	ك	1	2	10	5	18
	%	%5.6	11.1%	%55.5	27.8%	100.0%
بيت قصديري	ك	1	-	5	1	7
	%	14.3%	-	%71.4	14.3%	100.0%
مج	ك	3	3	15	6	27
	%	11.1%	11.1%	% 55.6	22.2%	100.0%

المصدر: من اعداد المؤلفين

يبين هذا الجدول توزيع المبحوثين حول نوع المسكن الذي يقطن فيه مع نوع الجريمة المرتكبة حيث نلاحظ أن أغلبية المبحوثين مثلما رأينا في الجداول السابقة هي من أسر فقيرة حيث أغلبها تقطن في شقق صغيرة وهنالك 7 حالات يقطنون في بيوت قصديرية وفي مساكن فوضوية حيث هذه المناطق غالبا ما تُكوِن المجرمين، حيث أغلبهم يلجئون إلى السرقة مثلما يشير إليه الجدول نسبة 71 % منهم ارتبكوا جنحة السرقة، كذلك هو الحال عند الطبقة المتوسطة أو حتى الفقير والتي تسكن في شقق حيث نسبة 55% منهم ارتكبوا جريمة السرقة يليها 28% استهلاك المخدرات.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن هنالك حالتين فقط من القصر الجانحين ممن يقطنون في فيلا إلا أنهم لم يتورطوا في السرقة أو المخدرات وإنما كان الاعتداء أو الاغتصاب هي الجنحة التي ارتكبوها، هاتين الحالتين تفسرها حالة الفراغ التي يعيشها ذلك القاصر الذي ارتكب جريمة الاغتصاب والعنف الممارس داخل الأسر بالنسبة للحالة التي قامت بالاعتداء على الغير.

هذه النتائج المتحصلة عليها من هذه الدراسة تبين مدى تأثير الوضع المادي في جنوح الأحداث حيث من حقوق الطفل على والديهم أن يضمنوا لهم الرعاية الصحية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة، وعدم توفيرها يعد عنف ضدهم حيث يلجئون للتعويض والحصول على تلك الرعاية أو تلك الحاجيات المحرومين منها بطرق أخرى شرعية أو

غير شرعية وهذا العنف المعنوي الممارس ضدهم يصنع منهم منحرف أو مجرمين في المستقبل بلجوئهم لتحقيق حاجياتهم وأهدافهم بطرق غير مشروعة.

ويبين الجدول الموالي أهم المشاكل التي يعاني منها هؤلاء الجانحين في وسطهم الاجتماعي

جدول رقم (08): يبين أهم المشاكل التي يعاني منها الجانحين في الوسط الذي يعيشون فيه

نوع المشكل	ك	%
الفراغ	17	%62.9
الفقر	16	% 59.2
العنف	13	%48.2
البطالة	9	%33.33
المشاكل العائلية	9	%33.33
مجموع افراد العينة	27	%100

المصدر: من اعداد المؤلفين

يبين هذا الجدول أنواع المشاكل التي يعاني منها هؤلاء القصر في وسطهم حيث أن أكبر مشكل يعاني منه هؤلاء الجانحين هو الفراغ والفقر بنسبة 63% و59% على التوالي حيث أغلبيتهم أتوا من الأحياء الفقيرة والمحرومة أين كانت عاملا كبيرا في تكوينهم ودافعا لسلوكهم الإنحرافي، وهو ما تؤكده النتائج السابقة، فالحرمان المادي في الأسر يؤدي إلى ضياع الطفل خارج الأطر التي يجب أن يكون فيها كالمدرسة والأسرة فتجده معرض للشارع نتيجة تلك الظروف القاسية التي رمت بهم إلى هذا الحال أو السرقة لإشباع تلك الحاجيات المحروم منها داخل أسرته.

ثاني مشكل يعاني منه هؤلاء المبحوثين هو العنف في وسطهم الاجتماعي فنصفهم ذكروا أنهم جاءوا من بيئات عنيفة جدا، حيث تكثر الشجارات والخصومات وقد مارسوا هذا العنف أو مورس عليهم، كما بينته نتائج الفرضية الأولى أنه حتى العنف داخل الأسرة

بين الأبوين يؤدي إلى السلوك الاضطرابي لدى الأطفال مثلما لاحظناه من خلال النتائج وتؤدي به إلى حد ارتكاب الجريمة أو إلى الانحراف.

ويبقى هنالك نسبة 33 % ممن صرحوا أنهم يعانون من المشاكل العائلية وعدم الاستقرار الأسري و 33 % أيضا صرحوا أن من بين المشاكل التي يعانون منها داخل وسطهم الاجتماعي هي البطالة والفقر، فمن خلال هذه النتائج يتبين لنا نوعية الوسط الذي أتوا منه هؤلاء القصر فهي أوساط تساعد على الانحراف وعلى الجريمة مثلما تشير إلى ذلك نظرية المفارقة الاجتماعية لـ سوذرلاند التي ذكرناها سابقا والتي ترى أن السلوك الانحرافي والإجرامي هو سلوك مكتسب بوجود محفزات اتصالية من عند الآخرين تساعده وتعلمه ذلك السلوك الإجرامي.(جابر، 1988، صفحة 156)

وتدعمها أيضا نظرية الوسط الاجتماعي للكسان Laccassagne التي ترى أن الجريمة والانحراف هي وليدة الوسط الاجتماعي فالعوامل الفردية بدون البيئة لا يمكن أن تكون وحدها الدافع إلى الجريمة وهذه البيئة تمثل البيئة الثقافية والطبيعية والاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد، فيؤكد أن أغلب مرتكبي الجرائم خاصة السرقة والقتل لم يجدوا التربية الصالحة والرعاية والرقابة الأزمة خلال مرحلة الطفولة فكان الشارع لهم المدرسة الحقيقية للإجرام.(أبو العلا، 1994، صفحة 93)

7. الاستنتاج العام:

بعد عرض النتائج المتحصل عليها من الميدان تبين لنا ما يلي :

تبين من خلال زيارة مركز إعادة التربية المتواجد ببئر خادم الجزائر العاصمة، ومقابلة هؤلاء الجانحين أنهم يعانون من العديد من المشاكل الاجتماعية والأخلاقية والتي تعد عند المجتمع انحرافا فأغلبيتهم بنسبة أكثر من 80% منهم مدمن على التدخين بشكل مفرط و44 % منهم يدمن على تعاطي الممنوعات من المخدرات والمهلوسات ، و 41

% منهم يدمن على شرب الكحول في سن متقدمة، ناهيك عن الأفعال والسلوكيات المنحرفة كالسرقة وتكوين جماعة أشرار والاعتداء على الآخرين والاغتصاب.

إن الجانحين المتواجدين في المركز أثناء إجراء البحث أغلبيتهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة، وجلهم انقطع عن مقاعد الدراسة بشكل مبكر، فـ 78 % منهم لم يكمل مرحلة المتوسط وهي الغالبية العظمى، في حين أن هناك 22 % منهم لم ينهي حتى مرحلة الابتدائي، وهي مؤشرات قوية تدل على أثر التسرب المدرسي وما يتركه من فراغ لدى هؤلاء الأطفال والتي تؤدي بهم إلى الجنوح وارتكاب الجرائم.

ولأن الجنوح ظاهرة مركبة مثلما تراها النظرية التكاملية فليس التسرب وحده يعد سببا مباشرا في انحراف هؤلاء القصر، فبيئتهم ووسطهم الأسري يلعب دورا في جنوحهم أيضا، فكما بينت نتائج هذه الدراسة أن أكثر من نصف الجانحين ينحدرون من أسر معوزة تعيش بأقل من 1000 دج كدخل متوسط فردي في الشهر و 33 % لا يزيد متوسط الدخل الفردي للأسرة عن 3000 دج في الشهر، وكما أن أغلبية أسر هؤلاء الجانحين يقطنون في بيوت هشة أو قصديرية تنعدم فيها الشروط الدنيا للحياة ويعاني معظمهم من البطالة والعنف الأسري، هذا ما يبين ويظهر أثر العوز والحرمان لدى هؤلاء الأسر ولدى أطفالهم نتيجة الفقر والحاجة، والتي قد يكون جنوحهم نتيجة تعويض عن الحرمان المادي كالسرقة أو الاعتداء وغيرها من الأحداث، فكما قيل ان الفقر هو مصدر جل المشاكل الاجتماعية، وهو ما تشير إليه العديد من الدراسات بأن الإخلال الوظيفي للأسرة وعجزها عن تحقيق احتياجات أعضائها نتيجة الفقر، تؤدي إلى تعويض الحرمان خارج الأطر المشروعة. (السمالوطي، 1983، صفحة 245)

وتبين الدراسة أيضا أن هناك تباين بين نوع التربية المقدمة من طرف الأسرة ونوع الجنحة المرتكبة حيث أن المبحوثين الذين تلقوا معاملة قاسية داخل أسرهم، كانت الجنحة المرتكبة هي الاعتداء وهذا ما يؤكد مقولة العنف يولد العنف، في حين أن الأحداث الذين

تلقوا العناية والاهتمام من طرف أسرهم ارتكبوا جنحة السرقة فقط دون غيرها من أشكال الجنح الأخرى.

على الرغم من أغلبية المبحوثين لم يرتكب أحد أفراد أسرتهم أي جنحة من قبل، إلا أن هؤلاء الأطفال وقعوا في ارتكاب جنح نتيجة الوسط الذي يعيشون فيه فأغلب رفقائهم سبق لهم وأن ارتكبوا جنح من قبل، وهذا ما يجعل المحاكات في السلوك من خارج الأسر له الأثر الكبير في جنوح الأطفال إن لم يسبقه وقاية من داخل الأسرة.

8.الخاتمة:

يعد انحراف الأحداث كل سلوك غير سوي وغير مقبول اجتماعيا، يعاقب عليه القانون يقوم به شخص لا يتجاوز عمره عن 18 سنة، وهو من بين المشكلات الاجتماعية التي تناولتها العديد من الدراسات والنظريات بالدراسة والتحليل فهي ظاهرة مركبة ومتعددة الجوانب منها النفسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية.

ولذلك جاءت هذه الدراسة لمحاولة فهم العلاقة الموجودة بين التفكك الأسري بانحراف الأحداث، ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن الفقر والبؤس التي تعيشه أسر هؤلاء الجانحين كانت السبب الأساسي للعديد من المشاكل التي وقع فيها هؤلاء الجانحين كالانقطاع عن مقاعد الدراسة في سن مبكرة، والوقوع في استهلاك الممنوعات والتعرض إلى العنف الأسري وبالتالي لجوئهم إلى الجنوح كتعويض عن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والنفسي الذي كانوا يعيشونه فيه.

9. توصيات واقتراحات:

ومن أجل التقليل من ظاهرة انحراف الأحداث وضعنا بعض الاقتراحات الآتية:

- توفير الأجواء الأسرية السليمة حتى تتحقق التنشئة الاجتماعية الصحيحة البعيدة عن الاضطرابات النفسية والاجتماعية والسلوكية.

- الاكتشاف المبكر لاستعدادات وميول الفرد نحو الانحراف الاجتماعي وارتكاب الجريمة، لأنه في المرحلة المبكرة يمكن تعديل السلوك والمعتقدات ومعالجة القضية من البداية ومن جذورها.
- إشغال الفراغ الفكري لهذه الفئة وتوجيههم وتوعيتهم توعية دينية إعلامية كافية، عن طريق افتتاح مراكز شبابية تهتم وتتبنى مهارات وإبداعات الأطفال والعمل على تنميتها وتطويرها.
- تفعيل أدوار المؤسسات التربوية من أجل رفع المستوى التربوي والتكويني للطفل وتحصينه أخلاقيا علميا وثقافيا.
- اتباع إستراتيجية بناء شخصية متوازنة من جميع جوانبها الجسمية النفسية العقلية والروحية والاجتماعي.
- توفير فرص العمل وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات المحرومة.

10. قائمة المراجع:

أبو العلا، محمد. (1994). *عقيدة أصول علم الاجرام*. دار الفكر العربي

الجولاتي، فادية عمر. (1998). *الأسرة العربية*. مركز الاسكندرية للكتاب

الخولي، سناء. (2006). *الأسرة والحياة العائلية*. دار المعرفة الجامعية.

السمالوطي، نبيل محمد توفيق. (1983). *الدراسات العلمية للسلوك الاجرامي*. دار الشروق.

العموش، أحمد، والعليمات، حمود. (2009). *المشكلات الاجتماعية*. الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.

إبراهيمي، مبروك.(2009). *دور الاسرة في ضبط السلوك الانحرافي للمراهق*. كلية العلوم الاجتماعية والانسانية.

بسام، محمد أبو عليان. (2016). *الانحراف الاجتماعي والجريمة -علم الاجتماع الجريمة*. جامعة الأقصى.

بيومي، محمد أحمد، و عبد العالي، عفاف. (2003). *علم الاجتماع العائلي دراسة التغيرات في الأسرة العربية*. دار المعرفة الجامعية.

جابر، سامية محمد. (1988). *الانحراف و المجتمع*. دار المعرفة الجامعية.

جابر، عوض السيد، وعبد الموجود، أبو الحسن.(2004). *الانحراف و الجريمة في عالم متغير*. المكتب الجامعي الحديث.

رشوان، حسين عبد الحميد. (2010). *الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي*. المكتب الجامعي الحديث.

سمير، نعيم أحمد. (1969). *الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي*. مطبعة دار التأليف.

عبد السلام، خالد.(ديسمبر 2014). *عوامل الانحراف الاجتماعي لدى الشباب الجزائري و استرلتيجيات التكفل و العلاج*. المجلد 07 (العدد02). مجلة دراسات نفسية وتربوية .111-130.

قانون العقوبات الجزائرب. (بلا تاريخ). قانون العقوبات الجزائري.

كرشوش، فتيحة. (2011). *ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر*. ديوان المطبوعات الجامعية.

مانع، على.(2002). *جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة*. دراسة في علم الاجرام المقارن. ديوان المطبوعات الجامعية.

وكالة الأنباء الجزائرية. (31 05, 2017). تاريخ الاسترداد 14 02, 2021، من وكالة الانباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/societe/43848-1-900-2-000-2017